حوكمة الشركات في بيئة الاعمال الجزائرية

CorporateGovernance in the Algerian Business Environment

ط.د.بوزيدي خليل
مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر
eheckhalil2017@gmail.com

أ.د .شنوفي نور الدين
مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر
chennoufi.nord.@gmail.com

تاريخ الاستلام:2019/02/11 تاريخ القبول: 2019/11/27

الملخص: تحظى حوكمة الشركات باهتمام كبير من المنظمات الإقليمية والدولية وعلى نحو خاص بعد الازمات المالية المتتالية حيث كانت الحاجة ماسة للقيام ببحث يدرس مدى تطبيق حوكمة الشركات في بيئة الاعمال الجزائرية . تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور آليات ومبادئ حوكمة الشركات في تخفيض مشاكل الوكالة من خلال إدارة أصحاب المصلحة وفقا لمبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 2015، وكذا معرفة إن كانت هناك علاقة ارتباط وتكامل ما بين آليات الحوكمة . ومن أبرز النتائج التي توصلنا إليها، أن هناك التزام لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وفق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2015 عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ويعود الأثر الكبير في ذلك لآليات الحوكمة، كما لم نجد أي فروق ذات دلالة إحصائية بين العلاقة الارتباطية لكل من مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي تبعا للمتغيرات الضابطة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، هذا معناه أن المهنيين لهم نفس الآراء حول أهمية لجنة التدقيق وعلاقتها الارتباطية لكل من مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي في حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، آليات الحوكمة ، مبادئ الحوكمة، مشكل الوكالة ،أصحاب المصالح.

Abstract : Corporate governance has received considerable attention from national and international organizations, especially after the successive financial crises, where research was urgently needed to examine the application of corporate governance in the Algerian business. This study aims to demonstrate the role of corporate governance mechanisms and principles in reducing agency problems through stakeholder's management in accordance with the principles of the Organization for Economic Co-operation and Development OECD 2015, and to find out whether there is a correlation between the mechanisms of governance. One of our main findings is that there is an obligation to apply the principles of corporate governance according to the principles of the OECD 2015 at ($0.05 \geq \alpha$). The significant impact of this is due to the mechanisms of governance, and no significant differences were found between the correlation between the board of directors and the internal audit according to the control variables at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$). This means that professionals have the same views on the importance of the Audit Committee and its interrelated relationship with both, Board of Directors and Internal Audit in corporate governance.

***Key Words*:** Corporate governance, Governance mechanisms, Agency problems, Principles of governance, Stakeholders.

JEL Classification : K41, M19, M42

*مرسل المقال: بوزيدي خليل (eheckhalil2017@gmil.com)

المقدمة:

عرف العالم في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين موجة من الأزمات الاقتصادية التي كانت كل مرة تعصف بالاقتصاد العالمي، إذ كشفت هذه الأزمات عن ثغرات كثيرة تنوعت بين ضعف القوانين و سهولة التلاعب بيها و التحايل في المعاملات بين مختلف الأطراف الفاعلة، وخاصة الهيئات الرقابية التي كانت شريكة الإدارة في سوء التسيير والسلوكيات الغير سليمة ولعل ما يثبت ذلك انهيار شركة إنرون للطاقة وغيرها من الشركات العالمية الكبرى، مما أدى بالحكومات و مختلف الباحثين في مجال الاقتصاد إلى الإتمام أكثر بحوكمة الشركات ووضع قوانين و تشريعات لتجسيد الحوكمة مثل قانون SOX و غيرها من الإجراءات والقوانين التي تحد من الفساد الإداري و المالي، حيث ظهرت الحوكمة بظهور الازمات والانهيارات الاقتصادية، حيث يمكن اعتبارها كعلاج لهذه الأزمات، حيث تعتبر الحوكمة من المفاهيم الجديدة في عالم الاقتصاد ،وقد عرفت تطور وتوسع في معناها وقد مست جميع المجالات ، حيث تعتبر الحوكمة إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمارات وحماية حقوق كل طرف في الشركات، وذلك من خلال توفير المعلومات والشفافية في الوقت المناسب، وتساعد على اتخاذ القرارات السليمة.

ومن هذا المنطلق سوف نحاول في هذه الورقة تحليل مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية :ما مدى التزام الشركات بمبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ؟
- ما هو واقع ممارسة حوكمة الشركات في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ؟

الفرضيات:

-في ظل التوجه الحديث لحوكمة الشركات؛ لابد من تدعيم آلياتها الحوكمية المتمثلة أساسا في مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي ، وهذا لطبيعة العلاقة الارتباطية فيما بينها، من اجل نظام رقابة داخلية فعال وهو ما يسمح بإدارة وتسيير المخاطر.

-أدخلت الشركات الجزائرية تحسينات على كافة المستويات التنظيمية، مما يسهم في تعزيز المهام الإشرافية لمجلس الإدارة وتطوير دور التدقيق الداخلي وتحسين الشفافية والعلاقة مع المستثمرين بما يضمن الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين وهذا ما يعكس الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في الجزائر .

منهجية الدراسة :تستدعي طبيعة الدراسة تعدد المناهج المستخدمة، حيث تم الاعتماد في بعض جوانب الدراسة على المنهج المسحي الوصفي في تناول الإطار النظري لحوكمة الشركات ،وفي جوانب أخرى استخدام المنهج التحليلي عند دراسة حوكمة الشركات عينة الدراسة ، ولقد تم استخدام أسلوب الاستبانة ، بغية الوصول للنتائج الميدانية من اجل مناقشة وتحليل تلك النتائج، وهذا بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS 22 .

1.الاطار النظري لحوكة الشركات:

1.1. مفهوم حوكمة الشركات:

لايوجد مفهوم موحد لمصطلح حوكمة الشركات، وهذا الاختلاف في المفاهيم دل عن وجهات النظر المختلفة، وفي سبيل ذلك حرصت العديد من المؤسسات العالمية والمنظمات الدولية على الخوض في هذا المفهوم بالتحليل و الدراسة مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ومؤسسة التمويل الدولية وغيرها.

عرف تقرير لجنة كادبوري (CADBURY، 1992)البريطانية سنة 1992 الحوكمة أنها: النظام الذي يتيح للمساهمين توجيه وإدارة ومراقبة الشركة عن طريق تعيين أعضاء مجلس الإدارة واختيار المراقب الخارجي، كما تشمل الحوكمة تنظيم الحقوق والمسؤوليات المناطة بالأطراف ذات العلاقة بالشركة وتقديم الآلية التي تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشركة من جهة وبين الأهداف الفردية والأهداف المشتركة من جهة أخرى، وان إطار حوكمة الشركات يشجع على الاستخدام الفعال للموارد ويحث أيضا على توفير نضم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه المواد بهدف التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع(The committee on the financial aspects of corporateGouvernance, 1992).

يركز تقرير لجنة كادبوري من خلال هذا التعريف على إدارة ومراقبة الشركة من خلال مجلس الإدارة والمراقب أو المدقق الخارجي من اجل تنظيم الحقوق والمسؤوليات المناطة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات على أنها: نظام يتم بواسطة توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات. (OECD، 2008)

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جمع ما بين تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات، بالإضافة إلى الرقابة على الأداء، وهذين الأمرين لهما أهمية بالغة في تحقيق الحوكمة. فحوكمة الشركات هي مجموعة من النظم والقرارات والقوانين التي تهدف إلى السير الجيد داخل الشركة وخارجها وتحدد العلاقة بين الإدارة من جهة والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى والرقابة على الأداء.

حسب جيرار شاروا الحوكمة هي مجموع الآليات التنظيمية التي تملك قوة التأثير في تحديد السلطات وقرارات المديرين.(CHARREAUX.G, 2006)

يركز جيرار شاروا من خلال هذا التعريف على المسيرين وآليات الحوكمة باعتبارهم مركز العلاقات ما بين الشركاء والشركة من أجل خلق القيمة، ميزة هذا التعريف هي أنه يجعل من الممكن مراعاة آليات الحوكمة سواء الداخلية منها أو الخارجية.

من خلال التعاريف السالفة الذكر يتضح أن أغلب التعريفات تركز على نظام الرقابة والضوابط المتعلقة بها، بما يضمن المحافظة على مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، ويحد من التصرفات غير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها، وتفعيل دور مجالس الإدارة بها.

يمكن إعطاء مفهوم حوكمة الشركات بأنهامجموع الآليات التنظيمية لإدارة ومراقبة الشركة، لتنظيم الحقوق والمسؤوليات المناطة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

2.1. أهداف حوكمة الشركات:

تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي(النجار، 2007):

– مراعات مصالح وحقوق المساهمين وحمايتها، عبر توفير معلومات صحيحة وشفافة عن أنشطة المؤسسة والوضع المالي بما يمكن المساهمين الحاليين والمتوقعين من اتخاذ قراراتهم بناءا على ما يظهر من الوضع المالي لتلك الشركات.

–تحقيق الشفافية في جميع أعمال الشركات وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركة و الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

–زيادة تنافسية الشركات التي تطبق معايير الحوكمة وتمكينها من الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق في مجال أنشطتها.

– مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وكذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية.

تختلف أهداف حوكمة الشركات باختلاف البيئة القانونية وكذا طبيعة الأنظمة والقوانين والإطار المؤسسي، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ينصب هدف حوكمة الشركات على حماية حقوق حملة الأسهم وتعظيم قيمتهم على المدى الطويل، بينما تهدف حوكمة الشركات في بلدان القارة الأوروبية مثل ألمانيا إلى حماية حقوق الآخرين من أصحاب المصلحة (إلى جانب حقوق حملة السهم)، وخاصة العاملين والدائنين والذين يعتبرون أطراف لا تقل أهميتهم عن حملة الأسهم، وعليه تهدف الحوكمة في تلك الدول إلى تشجيع مجالس الإدارة لرقابة الإدارة والإشراف عليها من أجل تعزيز رفاهية حملة الأسهم والعاملين ورفاهية العامة.(ضويفي، 2015)

3.1. مبادئ حوكمة الشركات:

نتطرق إلى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم في عضويتها أقوى الاقتصاديات العالمية، تضمنت مبادئ الحوكمة وفقا لمبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 2015(اتحاد هيئة الأوراق المالية العربية ، 2015):

أ. ضمان وجود إطار عام وفعال لحوكمة الشركات، يجب على إطار حوكمة الشركات تعزيز وجود أسواق شفافة وعادلة وتوزيع فعال للموارد، ويجب أن تكون متسقة مع سيادة القانون وتدعم الإشراف الفعال؛ ويتم هذا من خلال الالتزام:

- وضع إطار لحوكمة الشركات يهدف إلى التأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية، فالبيئة التنظيمية والقانونية التي تعمل فيها الشركات ذات أهمية رئيسية للنتائج الاقتصادية الشاملة.
- أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة. حيث أن ممارسات حوكمة الشركات تتأثر بترسانة من القوانين مثل قانون الشركات، اللوائح التنظيمية للأوراق المالية، معايير المحاسبة والتدقيق، قانون الإفلاس، وقوانين العقود والعمل والضرائب.
- أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أحكامها وقراراتها التي ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وان تكون شفافة مع الشرح اللازم لها.

ب. الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، ومن بين الحقوق الأساسية التي ينبغي توفيرها لحماية المساهمين:

- إرسال أو تحويل الأسهم.
- الحصول على المعلومات المالية وذات الصلة بالشركة.
- المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
- انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
- نصيب في أرباح الشركة.

ت. الشركات الاستثمارية، للمساهمة في فهم مدى أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمستثمرين وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء، يجب على إطار حوكمة الشركات توفر الحوافز السليمة وأن تكون هذه الحوافز متاحة لأسواق الأسهم لتعمل بطريقة تساهم في تطبيق أفضل لممارسات الحوكمة.

ث. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، ينبغي أن يعترف إطار حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح التي نص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة وتشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المشاريع السليمة ماليا.

ج. مسؤوليات مجلس الإدارة، يجب على إطار حوكمة الشركات ضمان قيام مجلس إدارة الشركة بالتوجيه الاستراتيجي، والرصد الفعال للإدارة وتحمل المسؤولية الكاملة تجاه الشركة والمساهمين.

ح. الإفصاح والشفافية، ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن جميع المسائل الجوهرية المتعلقة بالشركة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة وحوكمة الشركات.

4.1.آليات حوكمة الشركات:

لحوكمة الشركات عدة آليات تعمل على تحقيق أهدافها، وتجنيبها من التعرض لحالات التعثر والإفلاس المالي، فضلاً عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها في بيئة الأعمال.

صنف جيرار شاروا آليات الحوكمة إلى آليات مختصة (Mécanismes spécifiques) وآليات غير مختصة (Mécanismes non spécifiques) بالتقاطع مع آليات قصدية (Mécanismes intentionnels) وأخرى عفوية (آليات غيرعمدية) (Mécanismes spontanés) .

أ. **الآليات القصدية المختصة لحوكمة الشركات:** الآليات القصدية والمختصة لحوكمة الشركات هي تلك تتعلق بالشركة وتحد مباشرة من سلطة ونفوذ وقرارات المسيرين، وهي آليات رسمية مصممة من أجل مراقبة المسيرين، لها تأثير على أنشطة وكفاءة الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف: مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي والتي يمكن أن نفصل فيها كما يلي:(CHARREAUX., 2000)

أ.1. مجلس الإدارة :(conseil d'administration)

تقترح نظرية الوكالة، أن مجلس الإدارة هو الآلية الأنسب للحد من الخطر الأخلاقي للمديرين وإجبارهم على العمل في مصلحة المساهمين، إذ يعد بمثابة الضمان لمصالح حملة الأسهم في الشركات من خلال أنشطة الضبط والمراقبة وهو الوحيد الذي يملك السلطة القانونية للتصديق ومراقبة أعمال الإدارة، وتقييم ومكافأة أو معاقبة أداء الإدارة العليا.

أ.2. لجنة التدقيق (comité d'audit): عرف حسين (Hossain, 2004) لجنة التدقيق على أنها لجنة فرعية في مجلس الإدارة تقوم بترتيب التدقيق الداخلي للحسابات وتسهيل إتمام التدقيق الخارجي، فتعزز لجنة التدقيق من قدرة المجلس على القيام بمسؤولياتها لقانونية وضمان مصداقية وموضوعية التقارير المالية.

يعرف كوين(Cohen.j, 2002)لجنة التدقيق على أنها لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة، تكون مسؤولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة ذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية والتي قد لا يكون لديه الوقت والخبرة الكافية لمعرفة تفاصيلها. كما تعرف لجنة التدقيق في قانون ساربنز أوكسلي بأنها لجنة يتم تكوينها عن طريق مجلس إدارة الشركة بغرض مراجعة عملية إعداد التقارير المحاسبية والمالية وأيضا مراجعة الإفصاح في التقارير والقوائم المحاسبية التي تنشرها الشركة.

ا.3. التدقيق الداخلي (L'audit interne): بعد الفضائح والانهيارات المالية للشركات الاقتصادية العالمية، أوصت عديد التقارير الدولية على ضرورة الاهتمام بالدور الذي يؤديها لتدقيق الداخلي لتفادي مثل تلك الانهيارات والفضائح، ففي أواخر عام 2003 أقرت الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية SEC (Security Exchange Committee) لائحة بضوابط حوكمة الشركات؛ تضمنت طلباً بإجراء تدقيقاً داخليا للشركات المدرجة في بورصة نيويورك NYSE (New Yourk Security Exchange) وذلك لتحسين مستوى تطبيق حوكمة الشركات. و بموجب تعريف معهد المدققين الداخليين سنة 1999 للتدقيق الداخلي هو نشاط مستقل،

تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات.

ب. الآليات القصدية غير المختصة لحوكمة الشركات: تتمثل الآليات القصدية غير المختصة لحوكمة الشركات، في تلك الأساليب والإجراءات التي تمكن للشركة من مراقبة مسيريها عن طريق أطراف خارجية: التدقيق الخارجي، سوق المسيرين، سوق السلع والخدمات، السوق المالية، أسواق الاستيلاء والاستحواذ، هيئات التصنيف الائتماني(ثابت، 2012).

2. دراسة ميدانية حول تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

سيسمح لنا هذا المحور؛ بتقييم الشركات عينة الدراسة لمدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات المتعلقة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذا ما إذا توافرت الآليات الداخلية لحوكمة الشركات بعدها اختبار العلاقة الارتباطية فيما بينها من جهة (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي)،و انطلاقا من هذا المنظور نقوم في هذا المحور الذي هو بمثابة الجزء التطبيقي (مرحلة التحليل والتأويل) تبدأ بتحضير المعطيات التي تم جمعها وتنتهي بتحليل المعطيات المحضرة وتأويل النتائج، بداية تحليل نتائج الاستبيان واختيار الشركة التي تتوافر على الشروط ليتم تقييم الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات واختبار العلاقة ما بين الآليات الحوكمية.

1.2. اختبار العلاقة ما بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وتقييم مدى الالتزام بالمبادئ الحوكمية:

تمس الدراسة الميدانية ثلاث شركات جزائرية عمومية ذات طابع اقتصادي على مستوى الجزائر العاصمة (شركة ميناء الجزائر، الشركة العامة للخدمات البحرية، شركة باتيمطال)، وقد تم استخدام طريقة الاستبيان المغلق كأداة منهجية لجمع البيانات حول ثلاث محاور لاختبار العلاقة ما بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي) وبعدها تقييم مدى الالتزام بالمبادئ الحوكمية وهذا بعد اختيار العينة التي تتوافر على الآليات الداخلية لحوكمة الشركات مجتمعة، وقد تم صياغة الاستبيان وفق ثلاث محاور؛ كان المحور الأول عبارة عن المتغيرات الضابطة، أما المحور الثاني خصص للمبادئ الحوكمية وفقا لمبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 2015 وهو أخر إصدار، وأخيرا المحور الثالث فكان متعلق بآليات الحوكمة الداخلية وهذا بالرجوع للإطار النظري للدراسة، وبعد صياغة استمارة الاستبيان تم تحكيمه من طرف أساتذة مختصين في مجال حوكمة الشركات إضافة لمدقق لغوي لسلامة اللغة وفهمها.

وتم تجميع البيانات عبر توزيع استبانات الدراسة وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن تم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي: الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 22 واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة خصيصا من أجل اختيار الشركة التي تتوافر فيها الشروط من أجل قبول او رفض فرضيات الدراسة (فرضية العلاقة ما بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات)، تم توزيع 50 استبيان على أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة التدقيق والمدققين الداخليين، وتم استرداد 47 استبيان وبعد الاطلاع عليها وفحصها تبين أن 39 استبيان فقط صالح لإجراء الدراسة. الجدول رقم (01) أدناه يلخص عدد استبانات الدراسة:

الجدول 01: "عدد استبانات الدراسة "

البيـان	الاستبيان	
	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستبيانات الموزعة	50	% 100
عدد الاستبيانات المستردة	47	% 94
عدد الاستبيانات الصالحة	39	% 78

المصدر: من إعداد الطالب بناء على عدد استبانات الدراسة.

أما عدد الاستبانات الموزعة على كل شركة من الشركات عينة الدراسة كانت كالموالي: شركة ميناء الجزائر 15 استبيان، وشركة باتيمطال 11 استبيان، وأخيرا الشركة العامة للخدمات البحرية 13استبيان.

تم إعداد أسئلة الاستبيان بناء على مقياس ليكارت الخماسي Likertscale.

2.2.اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروفسيمرنوف) (Kolmogorov-Smirnov)

يتضمن هذا الجزء معالجة احصائية لبيانات الدراسة الميدانية والمتمثلة في الاستبيان من خلال اختبار التوزيع الطبيعي إضافة إلى تحليل جميع محاور الدراسة. لاختيار الأدوات الإحصائية المناسبة من اجل تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار توافر الشروط مجتمعة في الشركات عينة الدراسة يجب أولا أن نتعرف طبيعة توزيع البيانات للعينة وهو اختبار ضروري حيث توجد الأدوات الإحصائية المعلميه وغير المعلمية وبما أن العينة أقل من 50 فإننا نستخدم شابيروا ويلك (Chapiro- wilk)، حيث أنه إذا كان مستوى الدلالة أقل من (0,05) يدل على إتباع بيانات العينة للتوزيع غير الطبيعي، أما إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (0,05) يدل على إتباع بيانات العينة للتوزيع الطبيعي. وعليه ومن أجل اختبار طبيعة التوزيع نضع فرضيتين هما فرضية العدم والفرضية البديلة، على اعتبار أن فرضية العدم خاضعة للاختبار أي أنها قد تكون غير صحيحة، مما يتطلب وضع الفرضية البديلة:

H0 : بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي.

H1 : بيانات العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

يوضح الجدول الموالي القيمة الإحصائية لاختبار التوزيع الطبيعي بناء على الاختبار الإحصائي شابيروا ويلك:

الجدول 02: "يبين قيمة الإحصائية للاختبار التوزيع الطبيعي(Kolmogorov-Smirnov)"

محاور الاستبيان					مستوى الدلالة
تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لصناع القرار والمستثمرين			1	ضمان وجود إطار عام وفعال لحوكمة الشركات	0.001
			2	الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين	0.000
			3	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	0.000
			4	الإفصاح والشفافية والعلاقة مع الشركات الاستثمارية	0.006
			5	مسؤوليات مجلس الإدارة	0.01
آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي)	مجلس الإدارة		1	تعزيز المهام الإشرافية لمجلس الإدارة من خلال تعيين مجالس إدارة أكثر تنوعا	0.000
			2	تدعيم أدوار مجلس الإدارة وتقوية وضعه في مقابل الإدارة	0.003
			3	هيكلة وتنظيم عمليات الترشيح والتقييم بمجلس الإدارة	0.000
	لجنة التدقيق		4	إضافة عمق التحليل من خلال لجان مجالس الإدارة	0,000
			5	الاستقلالية وإدارة المخاطر	0,000
	التدقيق الداخلي		6	تبعية وتداخل التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق مع عدم وجود تبعية مباشرة وحرة لمجلس الإدارة	0,000
			7	الدور الفعال لوظيفة التدقيق الداخلي داخل الشركة وخارجها	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال الجدول (2): نجد أن مستوى الدلالة أقل من (0,05) لكل محور، مما يدل على إتباع بيانات العينة للتوزيع غير الطبيعي وبالتالي تقبل الفرضية H1 وترفض الفرضية H0.

3.2. اختبار الفرض لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي):

لاختبار هذا الفرض يتم حساب معامل الارتباط بين متغيرين أو أكثر، وهذا المعامل يفيد في تحديد قوة علاقة ارتباط بين متغيرين (قوية، متوسطة، ضعيفة)، وأيضا تحديد اتجاه العلاقة (طردية، عكسية).

نقول عن متغيرين (x ; y) إحصائيين كميين أنهما مرتبطين إذا كان تغير قيم أحدهما يوافق تغير في قيم المتغير الآخر، أي وجود علاقة بين المتغير x والمتغيرy (من دون معرفة أي من المتغيرين يؤثر في الأخر).

- قد يكون التغير في نفس الاتجاه ونقول أن العلاقة طرديه.
- قد لا يكون التغير في نفس الاتجاه ونقول أن العلاقة عكسية.
- إذا كانت سرعة التغير ثابتة فان العلاقة خطية.

من اجل معرفة قوة العلاقة يتم قياس الارتباط بين المتغيرات الإحصائية الكيفية عن طريق ما يسمى باختبار بيرسون (Pearson test). وذلك كما يلي:

* إذا كانت قيمة معامل الارتباط أقل من 0.3 تكون العلاقة بين المتغيرين ضعيفة، وإذا كانت قيمة المعامل تتراوح بين 0.3 و0.6 تكون العلاقة متوسطة، وأما إذا كانت قيمة معامل الارتباط أكبر من 0.6 تكون العلاقة قوية.
* إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة تكون العلاقة بين المتغيرين طردية، وإذا كانت الإشارة سالبة تكون العلاقة عكسية.
* تكون قيمة معامل الارتباط معنوية إذا كان مستوى المعنوية اقل من 0.05، وبخلاف ذلك تكون قيمة معامل الارتباط غير معنوية (أي أنه لا يوجد ارتباط حقيقي بين المتغيرين محل الدراسة).

4.2. اختبار الفرض لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة لعينة الدراسة ككل:

لاختبار الفرض حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة لعينة الدراسة ككل قمنا باستخدام المعامل الإحصائي بيرسون الذي يحدد كل علاقة ما بين المتغيرات؛ العلاقة ما بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، العلاقة ما بين مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي، العلاقة ما بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي. كما هو موضح في الجداول الموالية:

الجدول 03: "العلاقة الارتباطية ما بين آلية مجلس الإدارة وآلية لجنة التدقيق"

	الإحصاءات	القيم
العلاقة الارتباطية ما بين آلية مجلس الإدارة وآلية لجنة التدقيق	معامل الارتباط بيرسون	0.166-
	مستوى الدلالة	0.311
	حجم العينة	39

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة الارتباطية ما بين آلية مجلس الإدارة وبلية لجنة التدقيق في الشركات عينة الدراسة ككل. عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) حيث أن مستوى الدلالة (0.311) وان معامل الارتباط المحسوب (0.166-) أي أن معامل الارتباط الجدولي سالب بدليل عدم وجود دلالة معنوية للفرضية ($\alpha \geq 0.05$)، وبذلك لإشارة سالبة تكون العلاقة عكسية للمتغيرين المستقلين (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق).

الجدول 04: "العلاقة الارتباطية ما بين آلية مجلس الإدارة وآلية التدقيق الداخلي "

	الإحصاءات	القيم
الارتباطية ما بين آلية مجلس الإدارة وآلية التدقيق الداخلي	معامل الارتباط بيرسون	0.099
	مستوى الدلالة	0.547
	حجم العينة	39

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة الارتباطية ما بين آلية مجلس الإدارة وآلية التدقيق الداخلي في الشركات عينة الدراسة ككل (حجم العينة 39). عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث أن مستوى الدلالة (0.547) أي أنه لا يوجد ارتباط حقيقي بين المتغيرين محل الدراسة، وان معامل الارتباط المحسوب (0.099) وهو ما يفسر أن العلاقة بين المتغيرين طردية ولكنها ضعيفة بدليل عدم وجود دلالة معنوية للفرضية، وبذلك فإننا نؤكد وجود علاقة طردية ضعيفة للمتغيرين المستقلين ذات دلالة غير معنوية (مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي).

الجدول 05:"العلاقة الارتباطية ما بين آلية لجنة التدقيق وآلية التدقيق الداخلي"

	الإحصاءات	القيم
الارتباطية ما بين آلية لجنة التدقيق وآلية التدقيق الداخلي	معامل الارتباط بيرسون	0.043
	مستوى الدلالة	0.797
	حجم العينة	39

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات spss

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة الارتباطية ما بين آلية لجنة التدقيق وآلية التدقيق الداخلي في الشركات عينة الدراسة ككل. حيث أن مستوى الدلالة (0.797) وان معامل الارتباط المحسوب (0.043) أي أن معامل الارتباط الجدولي موجب بدليل وجود دلالة غير معنوية للفرضية (αأكبر 0.05)، وبذلك لإشارة موجبة تكون العلاقة طردية للمتغيرين المستقلين ولكنها ضعيفة (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق).

بوجود علاقة عكسية ذات دلالة غير معنوية لكل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، ووجود علاقة طردية ضعيفة للمتغيرين المستقلين ذات دلالة غير معنوية لمجلس الإدارة والتدقيق الداخلي، ووجود علاقة طردية ضعيفة للمتغيرين المستقلين ذات دلالة غير معنوية ما بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي، أدى بالطالب لإجراء مقابلة مع أعضاء مجلس الإدارة والمدققين الداخليين لكل شركة، وكان السبب أنه يوجد بشركة ميناء الجزائر كل من مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، أما كل من شركة باتيمطال والشركة العامة للخدمات البحرية لم تكن هناك لجنة للتدقيق داخل الشركتين.

5.2. اختبار الفرض لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة داخل شركة ميناء الجزائر:

سيتم اختبار العلاقة ما بين المتغيرات داخل شركة ميناء الجزائر بحكم توافر كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والتدقيق الداخلي. والجدول الموالي يوضح العلاقة الارتباطية ما بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

الجدول 06: "العلاقة الارتباطية ما بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق لشركة ميناء الجزائر"

	الإحصاءات	القيم
الارتباطية ما بين آلية مجلس الإدارة وآلية لجنة التدقيق	معامل الارتباط بيرسون	0.219
	مستوى الدلالة	0.432
	حجم العينة	15

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتspss

قيمة معامل الارتباط بيرسون 0.219 عند مستوى دلالة 0.432(أي أنه لا يوجد ارتباط حقيقي بين المتغيرين محل الدراسة) بدليل مستوى الدلالة أكبر من 0.05 أما قيمة معامل الارتباط بيرسون تشير إلى أن العلاقة ما بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ضعيفة. كما أن إشارة معامل الارتباط موجبة فالعلاقة بين المتغيرين طردية. (العلاقة ما بين آلية مجلس الإدارة وآلية لجنة التدقيق غير معنوية بعلاقة ضعيفة طردية).

الجدول 07:" العلاقة الارتباطية ما بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي لشركة ميناء الجزائر"

	الإحصاءات	القيم
الارتباطية ما بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي	معامل الارتباط بيرسون	0.799
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	15

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتspss

قيمة معامل الارتباط بيرسون 0.799 (أي أنه يوجد علاقة ارتباط ما بين المتغيرين محل الدراسة) اما مستوى الدلالة 0.000 أي أنه أقل من 0.05 فالعلاقة معنوية. كما أن إشارة معامل الارتباط موجبة فالعلاقة بين المتغيرين طردية. (العلاقة ما بين ألية لجنة التدقيق وألية التدقيق الداخلي معنوية بعلاقة قوية طردية). (الملحق رقم 26).

الجدول 08: "العلاقة الارتباطية ما بين مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي لشركة ميناء الجزائر"

	الإحصاءات	القيم
الارتباطية ما بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي	معامل الارتباط بيرسون	0.133-
	مستوى الدلالة	0.636
	حجم العينة	15

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجاتspss

قيمة معامل الارتباط بيرسون 0.133- (أي أنه لا توجد علاقة ارتباط ما بين المتغيرين محل الدراسة) اما مستوى الدلالة 0.636 أي أنه أكبر من 0.05 فالعلاقة غير معنوية. كما أن إشارة معامل الارتباط سالبة فالعلاقة بين المتغيرين عكسية. (العلاقة ما بين آلية مجلس الإدارة وآلية التدقيق الداخلي غير معنوية بعلاقة عكسية). (الملحق رقم 27).

الخطوة الموالية؛ هي تقييم مدى التزام شركة ميناء الجزائر لمبادئ حوكمة الشركات، وما أن توزيع بيانات العبارةلا معلمية ولا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الطالب قام باستخدام ما يسمى باختبار الإشارة Sing test في حالة العينة الواحدة لتقييم مدى التزام شركة ميناء الجزائر لمبادئ حوكمة الشركات. والجدول الموالي يوضح نتائج التحليل لإجابات العينة بخصوص المبدأ الأول من المحور الثاني في الاستبيان (ضمان وجود إطار عام وفعال لحوكمة الشركات):

جدول رقم 09: "نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات"

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق عن المتوسط الفرضي	مستوى الدلالة Sig
1	يتميز إطار الحوكمة المطبق بالفاعلية والمرونة الكافية.	3.60	0.828	0.20	0.036
3	يتم توزيع المسؤوليات بما يخدم المصالح العامة.	2.40	1.298	0.87	0.000
5	توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي.	3.33	1.047	0.53	0.000
ضمان وجود إطار عام وفعال لحوكمة الشركات		**3.0556**	**0.69484**	**0.60**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول (09) اراء العينة موضوع الدراسة للمبدأ ضمان وجود إطار عام وفعال لحوكمة الشركات، حيث يبين ان قيمة T في جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح بين 4 الى 5 وهي اكبر من قيمة Tالجدولية عند مستوى دلالة0,05وبالتالي تعتبر دالة احصائيا .كما ان مستوى الدلالة لكل الفقرات اقل من0,05وهذا ما يؤكد الوزن النسبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات وهو ما يوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي عبارات تطبيق المبدأ الأول لحوكمة الشركات والذي بلغ 3.05 وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسط الفرضي3 ويزيد عنه بفارق بلغ 0.05، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مستوى عالي ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.

جدول رقم10: " نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين"

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	متوسط الفرق عن متوسط الفرضي	مستوى الدلالة Sig
1	الحق في إرسال أو تحويل الأسهم.	3.20	1.265	0.47	0.000
2	الحق في الحصول على المعلومات المالية وذات الصلة بالشركة.	3.67	0.900	0.13	0.171
3	المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.	3.20	0.862	0.53	0.000
4	انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.	3.60	0.828	0.27	0.005
5	تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ ومكان وجدول الأعمال.	3.87	0.352	0.13	0.171
6	إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة، بما فيها تلك المتعلقة بالتدقيق الخارجي (القانوني أو التعاقدي).	3.67	0.816	0.40	0.000
7	تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية مثل ترشيح وانتخاب أعضاء المجلس.	3.60	0.986	0.33	0.001
8	الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين من تحصيل درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكياتهم من الأسهم.	****	****	****	****
	الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين	3.5429	0.56424	0.13	0.171

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول (10) اراء العينة موضوع الدراسة للمبدأ الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين، حيث يبين ان قيمة T في جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح بين 3,701 الى 6,233 وهي أكبر من قيمة T الجدولية عند درجة حرية 35 ولكن مستوى دلالة العبارات ككل أكبر من 0,05 وبالتالي تعتبر غير دالة احصائيا. كما ان مستوى الدلالة للفقرات 3 – 4 – 6 – 7 أقل 0.05 وهذا ما يؤكد الوزن النسبي الذي يفوق 60% والذي يمثل نسبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات السابقة وهو ما يوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي العبارات والذي بلغ 3,5429 وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسط الفرضي 3 ويزيد عنه بفارق بلغ 0,5429، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مستوى عالي من وجود المعاملة العادلة بين كافة المساهمين في الشركة محل الدراسة للفقرات 3 – 4 – 6 – 7.

جدول رقم 11: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العباراتدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات"

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق عن متوسط الفرضي 3	مستوى الدلالة Sig
1	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون.	3.73	1.033	0.20	0.36
2	توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة.	3.13	1.125	0.60	0.000
3	يحصل أصحاب المصالح على تعويض عند انتهاك حقوقهم.	3.27	0.704	0.60	0.000
4	تحرص الشركة على عقد اجتماعات دورية لتحسين أداءها.	3.60	0.986	0.33	0.001
	دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	**3.4333**	**0.512**	**0.13**	**0.171**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول (11)اراء العينة موضوع الدراسة للمبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات، حيث يبين ان قيمةT في جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح بين 5,14 الى 7,531 وهي أكبر من قيمةT الجدولية عند درجة حرية 35 ومستوى دلالة 0,05 وبالتالي تعتبر دالة احصائيا. كما ان مستوى الدلالة لكل الفقرات ي اقل من 0,05 وهذا ما يؤكد الوزن النسبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات وهو ما يوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي العبارات والذي بلغ 3,4333 وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسط الفرضي 3 ويزيد عنه بفارق بلغ 0,4333، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مستوى عالي للدور الذي يلعبه أصحاب المصالح في ممارسة الحوكمة.

جدول رقم 12: " نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات دور الإفصاح والشفافية والعلاقة مع الشركات الاستثمارية"

	العبارات	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	متوسط الفرق عن متوسط الفرضي 3	مستوى الدلالة Sig
1	تنشر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة.	3.80	0.414	0.20	0.036
2	يتم الإفصاح عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي بالشركةمع الإفصاح الكامل عن أداء الشركة المالي بشكل دوري.	3.53	0.915	0.47	0.000
3	يتم الإفصاح عن مكافئات أعضاء مجلس الإدارة وكيفية اختيارهم.	3.07	0.704	0.73	0.000
4	أنشاء الشركة وظيفة رسمية لعلاقات المستثمرين؛ للمساعدة في تحسين الشفافية بالشركة والوصول إلى المساهمين والمستثمرين والجمهور.	2.73	0.594	0.93	0.000
5	قيام الشركة بتطوير الإفصاح على موقعها الإلكتروني بحيث يتضمن معلومات مباشرة عن الشركة.	***	***	***	***
6	إنشاء الشركة مكتب لعلاقات المستثمرين.	2.53	0.743	0.87	0.000
دور الإفصاحوالشفافية والعلاقة مع الشركات الاستثمارية		**3.1333**	**0.42538**	**0.47**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول (12) اراء العينة موضوع الدراسة للمبدأ دور الإفصاحوالشفافية والعلاقة مع الشركات الاستثمارية، حيث يبين ان قيمة Tفي جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح بين 3,924الى 9,428وهي اكبر من قيمة Tالجدولية عند درجة حرية 35 ومستوى دلالة 0,05 وبالتالي تعتبر دالة احصائيا .كما ان مستوى الدلالة لكل الفقرات اقل من 0,05وهذا ما يؤكد الوزن النسبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات وهو ما يوضحه المتوسط الحسابي لأجمالي العبارات والذي بلغ 3,1333وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسط الفرضي=3 ويزيد عنه بفارق بلغ 0.1333، مما يؤكد أن اتجاهات

مفردات العينة ايجابية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مستوى عالي من توفر مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركة محل الدراسة.

جدول رقم 13: " نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات دور مسؤوليات مجلس الإدارة"

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفرق عن المتوسط الفرضي 3	مستوى الدلالة Sig
1	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة المرتبطة بالأطراف ذات المصلحة.	3.80	0.561	0.13	0.171
2	يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة.	3.87	0.915	0.13	0.171
3	تطبق الشركة نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب أعضاء مجلس إدارتها.	3.53	0.915	0.27	0.05
4	يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين.	3.07	0.884	0.60	0.000
5	اختيار وتحديد المكافآت والمرتبات والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة.	***	***	***	***
6	مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.	3.33	0.900	0.40	0.000
7	رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين.	3.33	0.900	0.40	0.000
	دور مسؤوليات مجلس الإدارة	**3.4889**	**0.63454**	**0.13**	**0.171**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول (13) اراء العينة موضوع الدراسة لمبدأ دور مسؤوليات مجلس الإدارة، حيث يبين ان قيمة Tفي جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح بين 3,081الى 6,961 وهي اكبر من قيمة Tالجدولية عند درجة حرية 35 ومستوى دلالة اكبر من 0,05 للفقرات ككل وبالتالي تعتبر غير دالة احصائيا .لكن مستوى الدلالة للفقرات 3 – 4 – 5 -6 - 7 اقل من 0,05وهذا ما يؤكد الوزن النسبي الذي يفوق60%والذي يمثل نسبة الحياد مما يعني ان افراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات 3 – 4 – 5 -6 - 7 أما عن المتوسط الحسابي لأجمالي العبارات بلغ 3,4889 وبما انه يختلف جوهريا عن المتوسط الفرضي=3 ويزيد عنه بفارق بلغ 0,4889، مما يؤكد أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اتفاق آراء واتجاهات أفراد العينة على وجود مستوى عالي من وجود المسؤوليات مجلس الإدارة في الشركة الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة من خلال الالتزام بتطبيق القوانين المسيرة لهته الشركة ولكن بشكل نسبي (بعض الفقرات فقط).

أجرى الطالب تقييمًا لحوكمة الشركات في شركة ميناء الجزائر وبالرغم من أن الشركة كانت لديها بالفعل العديد من ممارسات الحوكمة القوية، تم إدخال تغييرات إضافية بهدف تعزيز الإطار العام .فعلى مستوى مجلس الإدارة، تم إدخال تغييرات لفصل الأدوار بين مجلس الإدارة والإدارة ومراجعة تشكيل أعضاءه. وتم اتخاذ إجراءات على مستوى الإدارة لتحسين تنسيق إدارة المخاطر من خلال لجنة التدقيق وإعادة هيكلة اللجان التابعة لمجلس الإدارة والإدارة . كما أدخلت الشركة تغييرات على سياسات التعامل مع المساهمين وقامت بتحسين عمليات الإفصاح بحيث تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن ممارسة حوكمة الشركات هي ممارسة قديمة، إلا أنها لم تعرف بالمسمى الحقيقي لها إلا في القرن التاسع عشر، أين ساهمت بعض القوانين والتشريعات الحكومية في تعزيز إدارة الشركات لجعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة، الأمر الذي أدى بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة التي هي جوهر نظرية الوكالة، وتبع ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، وبالتالي تشجيع الاستثمار بجذب مستثمرين جدد سواء محليين أو أجانب، ولقد صاحب هذه الدراسات قيام كل من الهيئات العلمية والمشرعين في العديد من الدول بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: وجود علاقة طردية ارتباطية ما بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وأيضا لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي في حين علاقة عكسية ما بين مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي، وكذلك علاقة طردية ارتباطية ما بين آليات الحوكمة الداخلية (مجلس الإدارة، لجان التدقيق، التدقيق الداخلي) والتدقيق القانوني وهي فرضية مرفوضة.

حيث أن نتائج الدراسة الميدانية أثبتت وجود علاقة طردية ضعيفة غير معنوية ما بين آلية مجلس الإدارة وآلية لجنة التدقيق، أما العلاقة ما بين آلية لجنة التدقيق وآلية التدقيق الداخلي معنوية بعلاقة قوية طردية، وأما عن العلاقة ما بين آلية مجلس الإدارة وآلية التدقيق الداخلي غير معنوية بعلاقة عكسية. وهذا ما يثبت الدور المهم للجنة التدقيق وانها همزة وصل ما بين مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي.

الفرضية الثانية: أدخلت الشركات الجزائرية تحسينات على كافة المستويات التنظيمية، مما يسهم في تعزيز المهام الإشرافية لمجلس الإدارة وتطوير دور التدقيق الداخلي وتحسين الشفافية والعلاقة مع المستثمرين بما يضمن الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين، وهي فرضية مقبولة.

نتائج الدراسة الميدانية:

بين التدقيق الداخلي والقانوني، وبالتالي تعمل لجان التدقيق على المساهمة في الارتقاء بخدمات التدقيق القانوني بما يخدم الإدارة الرشيدة في الشركة، وبالتالي خدمة كل من المساهمين والأطراف ذات العلاقة بالشركة.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة كما يلي:

– تعزيز المهام الإشرافية لمجلس الإدارة من خلال تعيين مجالس إدارة أكثر تنوعا، أدخلت جميع الشركات عينة الدراسة باستثناء شركة واحدة تعديلات على تشكيل مجاس إدارتها لإضافة مجموعة من المهارات الجديدة وفي أغلب الحالات تعيين أعضاء مستقلين.

– تدعيم أدوار مجلس الإدارة وتقوية وضعه في مقابل الإدارة، اتخذت الشركات عينة الدراسة خطوات لتوضيح أدوار مجلس الإدارة والتي كانت في أغلب الحالات غير واضحة.

– تعظيم كفاءة مجلس الإدارة وفعاليته من خلال الإجراءات المطورة، أدخلت أغلب الشركات تعديلات كبيرة على إجراءات عمل مجالس إدارتها بشكل أو بأخر وعلى سبيل المثال إعداد خطط العمل السنوية وإضفاء الطابع الرسمي على وثائق مجلس الإدارة وتطوير جداول الأعمال وإجراءات الاجتماعات.

– إضافة عمق التحليل من خلال لجان مجلس الإدارة (لجنة التدقيق)، لم تهتم أغلب الشركات عينة الدراسة (باستثناء شركة واحدة) تغييرات على هياكل لجانها بحيث لم تهتم بتشكيل المزيد من الإجراءات الرسمية للترشيح والتعيين والتقييم من أجل ضمان وجود تشكيل ملائم لمجلس الإدارة على نحو مستمر وتجنب اختيار أعضاء مجلس الإدارة بطريقة التوائية.

– تعزيز إدارة المخاطر وتطوير الحوار حول المخاطر، اتخذت الشركة محل التدقيق (شركة ميناء الجزائر) خطوات واسعة لتطوير ممارسات إدارة المخاطر بهدف تحسين الرقابة والحد مت هذه المخاطر على كافة مستويات الشركة وقد كان لهذا الأمر أهمية كبيرة.

– تطوير دور التدقيق الداخلي، لم تكن وظيفة التدقيق الداخلي نشطة بشكل كاف داخل الشركات عينة الدراسة وقد كانت في حاجة إلى مزيد من التحسينات، ونتيجة لذلك قات الشركات بتعزيز وظيفة التدقيق الداخلي بها وتوسيع نطاقها وضمان استقلالها داخل الشركة.

– تحسين الشفافية وعلاقات المستثمرين، اتخذت الشركات عينة الدراسة خطوات واسعة نحو تحسين الشفافية التنظيمية من خلال تطوير عمليات الإفصاح ولكنها لم تهتم بجانب اخر من الإفصاح وهو نشر التقارير السنوية على المواقع الإلكترونية لها، كما اتخذت الشركات إجراءات أخرى لتدعيم علاقات المستثمرين مثل تحسين حماية مساهمي الأقلية.

– تغييرات الحوكمة كان لها تأثير قوي وكبير على الكفاءة التنظيمية، ذكرت أغلب الشركات أن التحسينات التي تم إدخالها على رقابة الإدارة مثل تأسيس عمليات وأدوات رقابية ذات طابع رسمي أوسع وتوضيح الأدوار والصلاحيات وتحسين مستوى عال من الإجراءات تؤدي إلى مكاسب على مستوى الكفاءة.

– العلاقة ما بين لجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، مجلس الإدارة، التدقيق القانوني: كانت هناك معايير اهتمت بطبيعة العلاقة بين لجنة التدقيق والتدقيق القانوني بالشركة محل التدقيق، وحددت مجموعة من المسؤوليات للجنة التدقيق تجاه المدقق القانوني منها: تعيين المدقق القانوني، تحديد الأتعاب، حل المشاكل التي قد تنشأ بين المدقق القانوني و إدارة الشركة، زيادة تفاعل المدقق القانوني بقسم التدقيق الداخلي بالشركة، تدقيق القوائم المالية وذلك قبل توقيعها من قبل مجلس الإدارة. وبالتالي يمكن القول أن لجنة التدقيق ساعدت في توفير البيئة الملائمة لعمل التدقيق القانوني بأكثر جودة، حيث أنها تزيد من استقلالية المدقق القانوني وتجنيبه للضغوط التي يمكن أن تواجهه من قبل الإدارة العليا، وتسهيل العمل مع التدقيق الداخلي، الأمر الذي يسهل تفعيل التكامل المفترض.

قائمة المراجع:

- أحمد منير النجار، (2007)، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، مجلة اتحاد المصارف الكويتية، العدد 40، مارس 2007.
- حمزة ضويفي، (2015)، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الافصاح وأثرها على الاداء المالي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- تقرير كادبوري (المملكة المتحدة 1992).
- ناصر دادي عدون، علال بن ثابت، (2011–2012)،دراسة في تأثيرات سوق الأوراق المالية على نظام حوكمة المؤسسات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- Charreaux.G, (2006), Les théories de la gouvernance : de la gouvernance des entreprises à la gouvernance des systèmes nationaux, Traité de gouvernance corporative : Théories et pratiques à travers le monde pp 57-114, les presses de l'Université LAVAL, Québec.
- Cohen. J,(2002), Corporate Governance and the Audit Process, contemporary, Accounting Research, Vol. 19.
- Hossain,I. (2004), Corporate and Political Governance: Relationship Based Versus Rules Based, The Bangladesh Accountant (October-December) 49 (22).
- Organization for Economic co-operation and Development, (2008), Using the OECD Principles of corporate Governance a boardroom perspective, Paris.
- Organization for Economic Co-operation and Development, (October 2000), Principles of Corporate Governance, Economic Reform Journal, Issue n°4.
- Report of the committee on the financial aspects of corporate Gouvernance, The Financial Aspects of Corporate Gouvernance, Burgess Science Press, London, 1 December 1992.
- Sarbanes-Oxley Act of 2002, Public Company Accounting Reform and Investor Protection Actof 2002.